S/2025/398

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
19 June 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 19 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، وإلحاقاً برسائلنا السابقة المؤرخة 13 و 16 و 18 حزيران/يونيه 2025 (S/2025/379 و S/2025/387 و S/2025/388 و S/2025/391)، أكتب إليكم لألفت انتباهكم الفوري والعاجل إلى الأعمال العدوانية المستمرة والمكثفة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد المنشآت النووية السلمية لجمهورية إيران الإسلامية، في انتهاك خطير للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الملزمة ذات الصلة. واليوم، 19 حزيران/يونيه 2025، واستمرارا للهجمات المسلحة على المواقع والمنشآت السلمية الإيرانية، شنَّت إسرائيل ضربة عسكرية مباشرة ضد مفاعل بحوث الماء الثقيل في آراك، وهو منشأة تخضع للرصد والتحقق الكاملين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. ولقد تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من هذه المنشأة مؤخرا في 14 أيار/مايو 2025. ويشكل هذا العمل المستهجن ثالث هجوم من نوعه في الأيام الأخيرة. وفي 13 حزيران/يونيه 2025، شنَّت إسرائيل هجوما مسلحا على مرفق تحويل اليورانيوم ومنشأة تصنيع صفائح الوقود، أعقبه عدوان آخر في 18 حزيران/يونيه 2025 استهدف مواقع إنتاج أجهزة الطرد المركزي في طهران وكرج؛ وتندرج المنشأتان أيضا ضمن نطاق أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للرصد والتحقق وفقا للقرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة.

وتشكل هذه الأعمال العدوانية المتكررة انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقراري المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(XXIX)/RES/444 و GC(XXXIV)/RES/533، وقراري مجلس الأمن 2231 (2015) و 487 (1981). كما أنها تمثل اعتداء خطيرا وغير مسبوق على سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونظام الضمانات المتعددة الأطراف الذي تديره الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد أعلن النظام الإسرائيلي عزمه على مواصلة هذه الضربات المسلحة ضد المواقع والمنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية في إيران "في الأيام المقبلة بالقدر الذي تقتضيه الحاجة". ونلاحظ كذلك بقلق بالغ التقارير الموثوقة التي تفيد بأن الولايات المتحدة، وهي دولة وديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تنظر في تقديم الدعم لحملة العدوان العسكري المستمرة التي تشنها إسرائيل. إن مثل هذه الخطوة لن تشكل انتهاكا جسيما لمعاهدة عدم الانتشار فحسب، بل ستشكل سابقة خطيرة بصورة لا رجعة فيها، مما سيؤدي إلى تقويض أسس النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.

260625 240625 25-09909 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة والموثقة جيدا الصادرة عن إيران بشأن التهديدات الإسرائيلية لمواقعها ومنشآتها النووية السلمية، فإن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية كان يتحمل مسؤولية واضحة في اتخاذ تدابير وقائية ورادعة فعالة. ومع ذلك، وللأسف، لم تتخذ الوكالة أو المدير العام أي تدابير فعالة أو رادعة ردا على ذلك.

وفي أعقاب عدوان النظام الإسرائيلي على المواقع والمنشآت النووية السلمية الإيرانية، وعلى الرغم من أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، بما في ذلك العديد من أعضاء مجلس المحافظين، أدانت الهجمات الإسرائيلية بشكل لا لبس فيه ودعت إلى وقفها الفوري، لم يتضمّن بيان المدير العام أمام مجلس المحافظين في 16 حزيران/يونيه 2025 أي إشارة إلى إسرائيل باعتبارها مرتكبة العدوان، كما لم يتضمّن أي إدانة لاستهداف المنشآت النووية السلمية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مخالفة واضحة لولاية الوكالة والأعراف القانونية الراسخة. إن استمرار الوكالة في صمتها وتقاعسها، في خرق لالتزاماتها بموجب نظامها الأساسي وقرارات مجلس الأمن القائمة، سيجعلها متواطئة عن طريق الإغفال في هذه الأعمال العدوانية غير المسبوقة وغير القانونية.

لقد حان الآن وقت العمل. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ألا يبقى صامتا بينما تُرتكب جرائم العدوان في وضح النهار، وبينما يتعرض القانون الدولي الإنساني للانتهاك على نطاق واسع وبشكل منهجي، وبينما تتعرض المواقع والمنشآت النووية السلمية العاملة تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهجوم مباشر.

وتحث جمهورية إيران الإسلامية، مرة أخرى، مجلس الأمن والأمين العام على اتخاذ موقف واضح ومبدئي في إدانة الضربات العسكرية الإسرائيلية غير القانونية على المواقع والمنشآت النووية الإيرانية السلمية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تحث إيران مجلس الأمن على المطالبة بالوقف الفوري لجميع هذه الهجمات وإعادة التأكيد على حرمة المواقع والمنشآت النووية الخاضعة للضمانات بما يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي للوكالة، وقرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) أمير سعيد **إيرواني**
السفير
الممثل الدائم